

Distr.: General
26 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

التقرير التاسع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (A/68/7/Add.6). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في التقرير. يمثل الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية كان آخرها ردود خطية وردت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢ - وقد أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٠/٥٧، إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأسندت إليه دور تنسيق التقارير وأنشطة الدعوة على الصعيد العالمي دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أنشأ الأمين العام المكتب رسمياً (انظر ST/SGB/2003/6)، ومنذ ذلك الحين، ما فتى المكتب يضطلع بولايته التي تضمنت توفير الدعم للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولتهما بشأن أفريقيا؛ وتنسيق وتوجيه عملية إعداد التقارير والإسهامات المتصلة بأفريقيا؛ وتنسيق أعمال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا من أجل كفالة الاتساق والتكامل في نهج تقديم الأمم المتحدة الدعم لأفريقيا، بما في ذلك متابعة تنفيذ جميع النتائج ذات الصلة بأفريقيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

291113 291113 13-58308 (A)



المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية؛ وإعداد التقارير عن مسائل حاسمة تمس أفريقيا، ولا سيما عن مسألي السلام والتنمية؛ وتنسيق أنشطة الدعوة العالمية دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣ - ويلاحظ الأمين العام، في الفرع الثاني من تقريره، أن أفريقيا ظلت تشهد، منذ إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا قبل ١٠ سنوات مضت، تحولا جذريا يعج بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهامة. ويلاحظ كذلك أن التحول يُسفر عن فرص وتحديات جديدة ستتطلب توسيع المكتب وتعزيز أنشطته وتوسيع نطاق مشاركته من أجل تحسين استجابته لاحتياجات القارة في ضوء السياق العالمي والأفريقي المتغير.

ثانياً - تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

٤ - لاحظ الأمين العام، في الفقرة ٤٢ من تقريره، أن الجمعية العامة أقرت بالحاجة إلى اتباع نهج معزز لدعم أفريقيا واعتمدت قرارها ٢٩٣/٦٦ بشأن إنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات التي قطعت بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، حيث أسندت ولاية تنفيذ آلية الرصد إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ولمواجهة اتساع نطاق الأنشطة المسندة إلى المكتب، يقترح الأمين العام في تقريره سبلا ووسائل محددة لتعزيز المكتب بغية تمكينه من تنفيذ ولايته الحالية وتوسيعها على نحو أكثر فعالية، مع التركيز على مجالات العمل التالية: تحليل السياسات والرصد والبحوث؛ وتقديم الدعم الحكومي الدولي؛ وأنشطة الدعوة؛ والتنسيق فيما بين الوكالات.

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة تطلب إلى الأمين العام في الفقرة ١١ من القرار ٢٩٣/٦٦ "أن يقوم حسب الاقتضاء بتحديد الموارد في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة وإعادة تخصيصها لتمكين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أن ينفذ على نحو فعال ولايته المتعلقة بآلية الرصد". وعند الاستفسار عما اتخذ من إجراءات لتنفيذ الفقرة ١١، أبلغت اللجنة بأنه يجري الترتيب لإعارة وظيفة بالرتبة ف-٣ فيما بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب في عام ٢٠١٣ للمساعدة في تلبية متطلبات إعداد تقرير الأمين العام عن آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. ومن المقرر أن يقدم التقرير إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه منذ أن وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٠/٦٣ على ثلاث وظائف جديدة (١ ف-٤ و ٢ ف-٣)، لم تُتخذ أي تدابير إضافية لتعزيز الهيكل الوظيفي للمكتب. وتأسف اللجنة لأنه لم يجر اتخاذ أي إجراء لإعادة

تخصيص موارد في إطار الميزانية العادية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتمكين المكتب من الوفاء باتساع نطاق الأنشطة المسندة إليه.

ثالثاً - الاحتياجات من الموارد

٦ - يقترح الأمين العام، في الفقرة ٦٥ من تقريره، ما مجموعه ١٠ وظائف جديدة (٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وذلك لتعزيز قدرة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على توفير الدعم المكرس للبلدان الأفريقية في سياق المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، وعلى دعم تنفيذ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة وتعزيز مهمة التنسيق بين الوكالات المنوطة بالمكتب وأنشطته في مجال الدعوة والاتصالات. ويبلغ مجموع الاحتياجات الإضافية التي يقترحها الأمين العام ما مقداره ٧٥٨ ٧٠٠ ٤ دولار (صافي مرتبات الموظفين)، موزعة على النحو التالي: ١٠٠ ٣٦ ٤ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المدرج في الباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ و ٦٠٠ ٧٢٢ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية. وترد تفاصيل الاحتياجات في الفقرة ٦٨ من تقرير الأمين العام.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

٧ - تبلغ التكلفة التقديرية للوظائف العشر الجديدة التي يقترحها الأمين العام ما مقداره ١٠٠ ١٢٧ ٤ دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وترد الوظائف المتعلقة بها في المرفق الثاني بتقريره. وهي تضم: ٦ وظائف في وحدة تحليل ورصد السياسات: ١ موظف برامج أقدم (ف-٥)، و ٢ من موظفي البرامج (ف-٤)، و ١ موظف شؤون اقتصادية (ف-٣)، و ١ موظف برامج (ف-٣)، و ١ موظف شؤون اقتصادية معاون (ف-٢)؛ و ٣ وظائف في وحدة التنسيق والدعوة ووضع البرامج: ١ موظف برامج أقدم (ف-٥)، و ١ موظف اتصالات (ف-٤)، و ١ موظف برامج (ف-٣)؛ ووظيفة واحدة في مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وكبير مساعدي شؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)).

٨ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لا يمكن أن يستوعب ولايات إضافية في حدود الموارد المتاحة له، لأن جميع موظفيه الحاليين في الفئة الفنية منخرطون تماماً في تنفيذ الولايات الحالية. وإضافة إلى ذلك، أبلغت

اللجنة بأن الموارد المقترحة لها ما يسوغها في حجم العمل الإضافي الذي ينبغي الاضطلاع به، وخاصة فيما يتعلق بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب الطلب المتزايد لتوفير دعم فعال للبلدان الأفريقية في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ووفقا لما ورد في الفقرة ٤٢ من تقرير برامج، فقد سلّمت الجمعية العامة بهذه الحاجة في الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٣/٦٦ (انظر أيضا الفقرة ٥ أعلاه).

٩ - وعقب استفسار آخر، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تنفيذ الأنشطة المتصلة بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة يتطلب موظفين ذوي كفاءات ومهارات محددة. وعلى سبيل المثال، فقد أبلغت اللجنة بأن وظائف موظف البرامج الأقدم (ف-٥) وموظفي البرامج (ف-٤) المقترحة لوحدة تحليل ورصد السياسات ستؤديان إلى تنفيذ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، بالاستناد إلى آليات الرصد القائمة، وهي مهمة تتطلب معرفة متعمقة بالآليات القائمة وإلماما بها وبنقاط قوتها وقيودها. ولأنه يجب أن تركز آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة على بيانات دقيقة وموثوق بها، فقد أبلغت اللجنة بأن المهام تتطلب درجة متقدمة في الاقتصاد، حيث يُرتأى استصواب تعيين شخص حاصل على درجة الدكتوراه لوظيفة الرتبة ف-٥؛ وخلفية قوية في الإحصاء الاقتصادي والاقتصاد القياسي؛ كما يفضل أن يكون للمرشح سجل قوي من المنشورات عن مسائل التنمية الاقتصادية في سياق أفريقيا. وذكر ممثلو الأمين العام أن كبير موظفي الشؤون الاقتصادية (ف-٥) وموظفي الشؤون الاقتصادية (ف-٤) لديهم خبرة محدودة في إدارة مجموعات بيانات متعددة وليس لديهم إلمام بالعمل في مجال أطر الرصد، كالاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في أفريقيا المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الثلاث المطلوبة لوحدة التنسيق والدعوة ووضع البرامج (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣) ستعزز التنسيق المشترك بين الوكالات وأعمال الدعوة التي يضطلع بها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا دعما لأفريقيا، وذلك خصوصا من خلال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الأفريقية، التي ثبتت جدواها في تنسيق وتجميع وتحليل إسهامات منظومة الأمم المتحدة في التقارير التي يعدها المكتب، وفي التحضير للمناسبات الرفيعة المستوى. وبإنشاء آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، أبلغت اللجنة بأن هناك حاجة أكبر للاستفادة على نحو أكثر انتظاما وتكرارا من فرقة العمل، التي تنعقد حتى الآن على أساس مخصص، لحشد الإسهامات والبيانات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وذكر ممثلو الأمين العام أن الوظائف المقترحة ستوفر دعما أكثر انتظاما واستقرارا لفرقة العمل.

١١ - وبعد استفسار آخر، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة الجديدة لموظف الاتصالات (ف-٤) كانت قد اقترحت لدعم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في العمل في مجال الدعوة، بما في ذلك دوره بوصفه الجهة التي تدعو إلى انعقاد مجموعة أنشطة الدعوة والاتصال ضمن آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المطلوب هو موظف رفيع المستوى في الفئة الفنية من ذوي الخبرة في مجال الصحافة والإعلام والاتصال الإنمائي في سياق أفريقيا من أجل التواصل الفعال مع سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك التواصل مع النظراء الرفيعة المستوى في إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومع المؤسسات الإعلامية ذات الصلة. وأشار أيضا إلى أن هذا الموظف في الفئة الفنية سيقود إجراء الاتصالات البالغة الأهمية وأعمال الدعوة المطلوبة لوضع وتنفيذ استراتيجية اتصالات جديدة على مستوى القارة من خلال آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا. وإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن موظفي المكتب الحاليين ليس من بينهم موظف له مستوى وخبرة من هذا القبيل.

١٢ - وفيما يتعلق بالموظفين الاثنين من فئة الخدمات العامة العاملين حاليا في مكتب الممثل الخاص لشؤون أفريقيا، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المهام الرئيسية التي يؤديها الموظف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) تتمثل فيما يلي: العمل بمثابة حلقة وصل فيما يتعلق بتنسيق ورصد وتنفيذ أنشطة الوحدات (وحدة تحليل البرامج ورصدها ووحدة التنسيق والدعوة ووضع البرامج)؛ وتوفير الدعم الإداري للوحدتين ولإدارة العليا؛ وتوفير الدعم لتنفيذ البرامج؛ والإشراف على موظفي الدعم؛ ورصد التزامات الميزنة. وأبلغت اللجنة بأن مهام الموظف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الأخرى) تتمثل في توفير الدعم في مجال السكرتارية والدعم البحثي والمكتبي، وبخاصة للمدير، بما في ذلك إعداد الوثائق، وإدارة الجدول الزمني، وإجراء ترتيبات السفر، والتنسيق مع الإدارات والوكالات والمكاتب الأخرى، وتوفير الدعم الأساسي في إعداد منشورات المكتب.

١٣ - وفيما يتعلق بالوظيفة المقترحة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهامها ستتمثل في تولي المسؤولية الكاملة عن إدارة الوقت وإعداد الجداول الزمنية نيابة عن المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالتشاور معه حسب الاقتضاء؛ والعمل بمثابة نقطة الاتصال الأولى للمستشار الخاص والتنسيق مع كبار المسؤولين داخليا وخارجيا؛ وتوفير الدعم الفني في إدارة الأولويات وسير العمل لدى المستشار الخاص ووحدات العمل؛ وتنسيق الأنشطة وإجراءات العمل المتعددة والمتنوعة بهدف كفالة تنفيذ توجيهات الإدارة وقرارها تنفيذا ملائما وتنفيذ النتائج في الوقت المناسب؛ والعمل بمثابة حلقة وصل بين المستشار الخاص وكبار الموظفين؛ وإدارة مراسلات مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛

ودعم المستشار الخاص في العروض التي يقدمها في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية والاجتماعات الأخرى؛ والإشراف على عمل موظفي الدعم؛ وتنظيم حفلات الاستقبال والاجتماعات الرسمية. وترى اللجنة أن مهام الوظيفة المقترحة يمكن أداؤها في إطار قوام الموظفين الحالي في المكتب.

١٤ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الوظائف الجديدة التي يقترحها الأمين العام، باستثناء وظيفة كبير مساعدي شؤون الموظفين (الخدمات العامة) (الرتبة الرئيسية)) (انظر الفقرة ١٣ أعلاه).

الوظائف الشاغرة

١٥ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في مقترحات الأمين العام، بأن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يعمل بقدرته نسبتها ٨٠ في المائة تقريبا وبأن هناك خمس وظائف شاغرة (اثنان مد-١، واثنان ف-٤، ووظيفة واحدة ف-٣) حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه يجري استقدام موظفين لشغل هذه الوظائف. وتتوقع اللجنة أن تُشغل جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

الخبراء

١٦ - بالإضافة إلى الموارد المتعلقة بالوظائف، يقترح الأمين العام احتياجات من الموارد بمبلغ ٣٣٨ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة التي أصدرت الجمعية العامة تكليفا بها في قرارها ٢٩٣/٦٦. ويشير إلى أن خمسة اجتماعات تشاورية ستُعقد مع طائفة واسعة من الأطراف المعنية بغرض حشد المدخلات المقدمة من مختلف الأطراف المعنية لفائدة آلية الأمم المتحدة للرصد؛ وجمع البيانات الكمية والنوعية من أجل تقرير الأمين العام عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بشأن تنمية أفريقيا؛ واستعراض آليات الرصد القائمة وتقييم نقاط القوة والضعف فيها.

١٧ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن القائمة الأولية للأطراف المعنية بآلية الأمم المتحدة للرصد تشمل منظمات أفريقية، كمفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة ومصرف التنمية الأفريقي والمرصد الأفريقي، ومنظمات دولية أخرى، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز التنمية العالمية والفريق المعني بتقدم أفريقيا ومركز الجنوب، وغيرها من المنظمات

والأفراد من ذوي الخبرة في مجال رصد الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية والبلدان المانحة، بالإضافة إلى شركاء أفريقيا الجدد والناشئين في مجال التنمية.

١٨ - وبعد استفسار آخر، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكان عقد الاجتماعات التشاورية حُدد وفقا لاحتياجات الأطراف المعنية المقرر استشارتها وبأن ميزانية تلك الاجتماعات، على النحو المبين في المرفق الثالث من تقرير الأمين العام، قد رُصدت على أساس تكاليف السفر (تذاكر السفر بالطائرة وبدل الإقامة اليومي ومصروفات محطات السفر) التي يتكبدها الخبراء المشاركون. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاجتماع التشاوري لمنطقة أفريقيا سيعقد في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، بينما سيضم اجتماع باريس الأطراف المعنية الأوروبية فقط وسيُعقد في مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس، وستوفر المنظمة المضييفة مجانا مرافق الاجتماعات، بما في ذلك الترجمة الشفوية. وأوضح أن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا سيدخر، من خلال عقد اجتماعي الأطراف المعنية في منطقة كل منها، تكاليف سفر المشاركين؛ فعلى سبيل المثال، ستكون تكلفة عقد الاجتماع التشاوري للأطراف المعنية الأوروبية في أوروبا أقل من تكلفة عقده في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن التكلفة المقارنة لعقد جميع الاجتماعات التشاورية في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولكنها لم تزود بتلك المعلومات. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام موافاة الجمعية العامة، لدى نظرها في مقترحاته، بالمعلومات المتعلقة بتكاليف عقد الاجتماعات التشاورية في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن بعض المشاركين ستوجه لهم الدعوة بصفتهم الشخصية كخبراء يقدمون مساهمات هامة في تقرير آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بسبب تمويل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لمشاركتهم، فأبلغت اللجنة بأن العديد من هؤلاء الخبراء، بالنظر إلى طبيعة الالتزامات قيد الاستعراض، سيأتون من بلدان نامية وبأنهم ربما لا يملكون الموارد اللازمة لتمويل مشاركتهم. ولذا، فمن المهم دفع تكاليف سفرهم وإقامتهم لضمان مشاركتهم.

٢٠ - وتتوقع اللجنة الاستشارية بذل كل جهد ممكن لاحتواء تكاليف الاجتماعات التشاورية للأطراف المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب اللجنة موافاة الجمعية العامة، لدى نظرها في مقترحات الأمين العام، بمعلومات مفصلة عن تكاليف وتشكيلة المشاركين في جميع تلك الاجتماعات.

سفر الموظفين

٢١ - يقترح الأمين العام احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ ٦٠٠ ٢٩٣ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لتعزيز قدرة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأنشطته في مجال الدعوة والاتصالات من خلال مشاركة المستشار الخاص والموظفين في اجتماعات إقليمية وعالمية هامة بهدف التفاعل مع البلدان الأفريقية والنظر في الرئيسيين المعنيين بالتنمية الأفريقية من أجل التوعية باحتياجات أفريقيا وحشد الدعم من أجل تنمية أفريقيا. ويشير التقرير إلى أن تلك الاجتماعات ستشمل المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، والاجتماعات السنوية لمصرف التنمية الأفريقي، والاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، واجتماعات مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويرد موجز للاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين في المرفق الرابع بتقرير الأمين العام.

٢٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تلك الاجتماعات، رهنا بأهميتها ومستواها، سيشارك فيها إما وكيل الأمين العام أو المدير برفقة موظف واحد على الأقل من الفئة الفنية لتوفير الدعم الفني، بما في ذلك إعداد المذكرات المفاهيمية بعد المناقشات والتقارير بعد الاجتماعات. وأبلغت اللجنة، بأنه إذا كان الاجتماع تقني الطابع، فسيقوم موظف فني من الرتبة ف-٥ أو ف-٤ بتمثيل المكتب. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هناك ثلاثة اجتماعات، هي الاجتماع السنوي لمصرف التنمية الأفريقي والاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا، سيشارك فيها وكيل الأمين العام برفقة اثنين من الموظفين وبأنه ستكون هناك حاجة إلى موظفين إضافيين لتغطية المناسبات الجانبية الهامة التي تُعقد عادة على هامش تلك الاجتماعات.

٢٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أقرت، في قرارها ٦٧/٢٥٤، التعديلات التي أدخلت على معايير تحديد درجات السفر بالطائرة فيما يتعلق بسفر الموظفين. ولاحظت اللجنة، لدى نظرها في مقترحات الأمين العام لميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أن الوفورات المتوقعة تحقيقها من ذلك القرار لم تُدرج في افتراضات الميزانية لتلك الفترة، ولذلك، أوصت بإجراء تخفيض شامل بنسبة ٥ في المائة من إجمالي تكاليف السفر بالنسبة للموظفين في جميع أبواب الميزانية (A/68/7، الفصل الأول، الفقرة ١٢٣).

٢٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف رهنا بتخفيض احتياجات سفر الموظفين في جميع أبواب الميزانية بنسبة ٥ في المائة، تمشيا مع توصيتها السابقة.

ملاحظات وتوصيات عامة

مقاييس الأداء

٢٥ - أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار، أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، بأنه نظرا إلى اتساع نطاق الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وتمشيا مع ولاية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الممتثلة في حشد الدعم الدولي لتنمية أفريقيا، والدعوة، والتنسيق فيما بين الوكالات، فإنه لن يلزم وضع مؤشرات إنجاز جديدة فيما يتعلق بالموارد الإضافية المطلوبة. ومع ذلك، أُبلغت اللجنة بأنه ستجري إضافة مقاييس أداء جديدة لكي تعكس المهام الإضافية التي سيُضطلع بها فيما يتعلق بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. وترى اللجنة أنه كان ينبغي إدراج مقاييس الأداء الجديدة في مقترحات الأمين العام لكي تعكس المهام الإضافية المقرر أداؤها.

رابعاً - توصية

٢٦ - توصي اللجنة الاستشارية، آخذة بعين الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ١٤ و ١٨ و ٢٤ أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على المقترحات الواردة في الفقرة ٦٩ من تقرير الأمين العام.